في نابلس، الغرفة التجارية في نابلس، نقابة مدرسي وموظفي جامعة النجاح، مجلس طلبة جامعة النجاح، والاتحاد اللوائي للجمعيات الخيرية في نابلس (المصدر نفسه).

كذلك اتخذت هذه الهيئات قراراً يقضي باعتبار العشرين من شهر آذار (مارس) يوماً للتضامن مع المعلم في كافة أرجاء الضفة الغربية المحتلة، وقررت، أيضاً، إرسال برقية إلى منظمة اليونسكو تناشدها فيها بالتدخل لوقف المحاولات الصهيونية المستمرة لتشويه العملية التعليمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (المصدر نفسه).

وفي مدينة الخليل، عقدت الهيئات والمؤسسات الوطنية اجتماعاً تضامنياً مع المعلمين المضربين. وقد أصدر المجتمعون، في ختام اجتماعهم، بياناً جاء فيه: «إن تلويح سلطات الاحتلال بعدم صرف رواتب المعلمين يعتبر تهديداً للمعلمين، ويؤكد استمرار موقف هذه السلطات المتعنت في انتهاج سياسة التجويع وتفريغ الارض» (المصدر نفسه).

كذلك أعلنت المؤسسات والهيئات الوطنية والاندية الرياضية، في مدينتي رام الله والبيرة، تضامنها وتأييدها المطلق لمطالب المعلمين العادلة. وقد جاء ذلك إثر اجتماع عقده ممثلو هذه الهيئات، يوم ١٩٨١/٢/١٧، مع مدير التربية والتعليم في اللواء، وأكدوا، خلاله، لمدير التربية والتعليم، وقوفهم بعزم إلى جانب المعلمين في مطالبهم العادلة، وعلى شرعية اللجنة العامة واللجان اللوائية في تمثيل المعلمين (المصدر نفسه ١٩٨١/٢/١٨).

وعلى صعيد آخر، عقدت اللجان اللوائية لمعلمي المدارس الرسمية في مدن الضفة الغربية المحتلة كافة، اجتماعات لها؛ وذلك لدراسة تطورات الاضراب. وأكدت هذه اللجان، في بياناتها التي أصدرتها، عدم صحة ما ورد في تصريحات ضابط الخدمة في قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية، من أن سلطات الاحتلال دلبت كافة مطالب المعلمين، موضحةً أن تلك التصريحات «جاءت بهدف إثارة البلبلة بين صفوف المعلمين من جهة، وإثارة الشكوك بين المعلم وكافة قطاعات شعبنا من جهة اخرى» (المصدر نفسه).

قوات الاحتلال تقتحم مبنى بلدية البيرة: أقدمت قوة كبيرة من جنود الاحتلال، على رأسها نائب الحاكم العسكري في الضفة الغربية، يوم ١٩٨١/٢/١٦، على اقتحام مبنى بلدية البيرة؛ حيث عقد اجتماع جماهيري حاشد حضره عدد كبير من الطلبة والمعلمين ومندوبي المؤسسات الوطنية في لواء رام الله والبيرة، وذلك للتضامن مع معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية في إضرابهم. وبالرغم من تهديدات قوات الاحتلال باستخدام القوة لتفريقهم من مبنى البلدية، واصل المجتمعون مناقشاتهم لقضية الاضراب المفتوح، وألقوا بيانهم وسط الهتاف والتصفيق، مؤكدين على دعم المعلمين ومساندتهم حتى تحقيق مطالبهم العادلة؛ وشاجبين تجاهل سلطات الاحتلال لهذه المطالب (المصدر نفسه، ١٩٨١/٢/١٧).

ومع استمرار معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية في إضرابهم المفتوح عن العمل، أعلنت اللجان اللوائية للمعلمين، في اجتماعاتها، في مدن الضفة الغربية المحتلة كافة، ان الاضراب سيستمر حتى تحقق مطالب المعلمين. واستنكرت هذه اللجان محاولات الحاكم العسكري الرامية إلى إثارة البلبلة بين صفوف المعلمين، والاساليب الخبيثة الهادفة إلى عزل المعلمين عن التأييد الشعبي الواسع الذي حظيت به مطالبهم (المصدر نفسه).

اللجنة التنفيذية للهستدروت تناقش إضراب معلمي الضفة الغربية: وقد ناقشت اللجنة التنفيذية للهستدروت موضوع إضراب المعلمين في الضفة الغربية المحتلة. واتضح أن أحداً لم يطلب من الحكم العسكري الحصول على معطيات بصدد ذلك الاضراب. وقررت اللجنة أن للمعلمين كامل الحق في النضال من أجل زيادة أجورهم. وتقدر جهات أمنية تتابع تطورات الاضراب عن كثب، «ان الطابع السياسي لنضال المعلمين يتزايد» (ر.إ.إ. ٢٢٧١، ٢٣ و ١٩٨١/٢/٢٤ ص ١١).

وكانت قد عرضت في اجتماع اللجنة التنفيذية للهستدروت معطيات دقيقة عن أجور المعلمين في الضفة الغربية، التي يدفعها الحكم العسكري. وأوضح الحكم العسكري، من جهته، أن أي